المندوبية السامية للتخطيط

موجـــز الظرفيـــة الاقتصاديـــة
أكتـــــوبر 2008

يهدف هذا البلاغ إلى تحليل الوضعية الاقتصادية ببلادنا من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصل الثاني من سنة2008، وكذا تقديرات النمو الاقتصادي الخاصة بالفصلين الثالث والرابع من نفس السنة، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث حول الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، وكذا المؤشرات الإحصائية الفصلية الخاصة بالأنشطة الإدارية الأخرى.

*****

- ***موجة تصحيحية مهمة في سوق البورصة***
- ***تحسن المداخيل الجبائية يساعد في الحد من تأثير نفقات صندوق المقاصة***
- ***الطلب الداخلي مدعم بالاستثمار***
- ***تباطؤ في الطلب الخارجي الموجه للمغرب على خلفية الظرفية الاقتصادية العالمية الغير المواتية***
- ***ارتفاع أسعار الفوسفاط يساهم في التخفيف من تفاقم العجز التجاري***
- ***استمرار تصاعد الضغوط التضخمية خلال الفصل الثالث من السنة الجارية***

عرف النشاط الاقتصاد الوطني شيئا من التباطؤ خلال الفصل الثاني من هذه السنة، بعد التحسن الملموس التي اتسم به نسبيا في بدايتها. إذ لم يتجاوز معدل نموه السنوي 6,5%، عوض 7% خلال الفصل الأول. ومن المرجح أن يستمر تراجع النشاط على مستوى بعض القطاعات الغير الفلاحية في ظل تضافر عوامل اقتصادية داخلية وخارجية.

على الصعيد الخارجي، يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من الركود، على إثر الأزمة التي عرفتها الأسواق المالية الأمريكية، والتي عمت تبعاتها جميع أنحاء النظام المالي العالمي وجل البورصات الدولية. كما امتد تأثيرها إلى اقتصاديات البلدان المتقدمة. وهكذا، عرف الاستثمار الخاص بمنطقة الأورو شيئا من التراجع، نتيجة ضعف الطلب الخارجي وتزايد القيود حول القدرات الإنتاجية. و انخفض معدل نمو استهلاك الأسر، متأثرا بتراجع القدرة الشرائية الناجم عن تدهور وضعية التشغيل وارتفاع معدلات التضخم. و كانت هذه الأخيرة قد عرفت تزايدا مهما منذ بداية السنة الجارية، تحت تأثير طفرة أسعار المواد الغذائية والطاقية. ولم تفلح محاولات السلطات العمومية في احتوائها، إذ بلغ

معدل نموها بمنطقة الأورو حوالي 4%، في متم شهر يوليوز الماضي، عوض 1,7% خلال شهر غشت 2007.

في ظل هذه الظرفية، فقد الطلب الخارجي، الموجه نحو المغرب، انتعاشه المسجل خلال السنة الماضية (5% مقابل 7,2% سنة 2007). غير أن استمرار ارتفاع أثمان التصدير، وخاصة تلك المتعلقة بالفوسفاط و مشتقاته، قد أعطى دفعة قوية للصادرات الوطنية من حيث القيمة، إذ بلغ نموها، حتى حدود شهر غشت من السنة الجارية، حوالي 31,8% بالمقارنة مع نفس الفترة من 2007. بينما استقر نمو الواردات في حدود 27,9%، مدعوما بتزايد المقتنيات من المواد الطاقية وأنصاف المواد ومواد التجهيز. وقد أسفر هذا التطور، الذي صاحبه تحسن طفيف في تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج و تراجع في مداخيل الأسفار عن تفاقم العجز الجاري.

و بالرغم من ذلك، حافظ الاقتصاد الوطني، على العموم، على معدل نمو سنوي لا باس به، مستفيدا من تحسن القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية، بما يعادل 11,2%، خلال الفصل الثاني من 2008. كما تطور الإنتاج الصناعي في حدود منحاه المتوسطي(4,3+%). واقتصر تأثره، في الوقت الراهن، بتداعيات تدهور الظرفية الاقتصادية العالمية في انكماش الطلب الخارجي الموجه نحو صناعة النسيج؛ في الوقت الذي شهدت فيه الصناعات الغذائية والكيمائية توسعا مهما.

وبخصوص قطاع البناء، تشير بيانات الحسابات الوطنية، الخاصة بالفصل الثاني من 2008، إلى استمرار دورة النمو الايجابي التي يعرفها القطاع، مدعوما بارتفاع متواصل للعرض من المساكن الجديدة. غير أنه لابد من الإشارة إلى ظهور مؤشرات تفيد احتمال حدوث شيء من التباطؤ في أنشطة القطاع خلال الفصول الموالية، من دلائلها تراجع وتيرة نمو كل من مبيعات الأسمنت والقروض الموجهة نحو العقار الممنوح للأشخاص الذاتيين. أما بالنسبة للنشاط السياحي، فقد سجلت مبيتات السياح تراجعا بنسبة 2,9 %، في متم شهر يوليوز الماضي، بالرغم من تطور السياحة الداخلية و تزايد عدد الوافدين من المغاربة القاطنين بالخارج. و يمكن أن يتفاقم هذا التباطؤ على إثر الأزمة الاقتصادية التي تعيشها دول الغرب و تقلص مستوى الطلب بها.

وعلى العموم، فقد سجلت القطاعات، دون الفلاحة، تزايدا بلغ 5,6 %، خلال الفصل الثاني من 2008. ومن المرجح أن تحافظ هذه القطاعات عل نفس الأداء خلال الفصل الثالث، بالرغم من التباطؤ المحتمل في إنتاج قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية. في ظل ذلك، سيسجل الناتج الداخلي الخام تزايدا، قد يصل إلى 6,4% خلال نفس الفترة.

و من المنتظر أن يواكب هذا التطور تحسن في الطلب الداخلي، حيث سيرتفع الاستثمار بالقطاع الصناعي، كما يدل على ذلك تزايد الواردات من مواد التجهيز بحوالي 20,6 %، في متم شهر غشت الماضي، بالإضافة إلى ارتفاع القروض الموجهة نحو التجهيز. ومن المرتقب أيضا أن يستفيد الاستثمار الخاص بأنشطة البناء من ارتفاع قروض العقار على مستوى مجموع المستفيدين من هذه القروض بما يعادل 43,6 % خلال الفترة المشار إليها.

في نفس الوقت، ينتظر أن يستمر تحسن الاستهلاك الخاص على اثر الزيادة في الأجور و تحسن وضعية التشغيل . في هذا الصدد، تفيد المعطيات، المستقاة من البحث حول السكان النشيطين، عن تراجع عدد العاطلين، خلال الفصل الثاني من 2008، بفضل إحداث فرص جديدة بقطاعات البناء والخدمات على وجه الخصوص. و قد بلغ معدل البطالة خلال نفس الفترة حوالي9,1 %، مقابل 9,4 % خلال الفصل الثاني من 2007. غير أنه من الوارد أن تتأثر نفقات الأسر بتراجع القدرة الشرائية الناجم عن ضعف تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج، و التي لم يتجاوز نموها 0,9 % ، في متم الثمانية الأشهر الأولى من 2008، عوض 15,9% خلال 2007. كما أن تزايد الضغوط التضخمية، الذي عكسه ارتفاع مقياس تكلفة المعيشة بما يعادل 4,6 % ، خلال الفصل الثالث من هذه السنة، سيحد، لا محالة، من استهلاك الأسر.

على صعيد المالية العمومية، ساهم تحسن مداخيل الخزينة، بما يناهز 18,4 % في متم شهر غشت الماضي، في الحد من تأثير ارتفاع النفقات الخاصة بصندوق المقاصة. ويعزى ذلك إلى تزايد المداخيل الجبائية التي حققت تقدما، بلغ 25,3 %؛ في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل نمو النفقات العادية 17,5 %.

على مستوى تمويل الاقتصاد، تفيد البيانات الخاصة بالفصل الثالث من هذه السنة حدوث تباطؤ في وثيرة تطور الكتلة النقدية، إذ لم يتجاوز نمو هذه الأخيرة 2,4%، مقابل 4 % خلال الفصل الثاني من نفس السنة. ويعزى هذا التراجع إلى تراخي وثيرة نمو القروض الموجهة نحو الاقتصاد. وكان بنك المغرب قد عمد إلى الرفع من المعدل الرئيسي للفائدة ة ب 25 نقطة، لتستقر في حدود 3,5 % ، في محاولة منه لاحتواء ارتفاع تطور الأثمان .

يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه اللمـــــــحة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.

Ilot 31-3, HAY RIAD, RABAT – MAROC, BP : 178 – 10001
Tél. : 037 57 69 04 – Fax : 037 57 69 02
www.hcp.ma

إيلو 31-3 حي الرياض، الـربـاط – المغـرب، ص.ب : 178 -10001
الهـاتف : 037 57 69 04 – الفـاكس : 037 57 69 02
www.hcp.ma